شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الموت الأحمر العراقي

لم نكد نحن العراقيين -أو من تبقّى منّا بالأحرى- أن ننتهي من مسلسلات الموت الأسود في حروب صدام الداخلية والخارجية وأعمال الإرهاب ومعارك الميليشيات الطائفية، حتى تولانا الآن "الموت الأحمر" ليفتك بنا ويسلب صحتنا ويعكّر أمزجتنا ويكلفنا فوق ذلك مئات ملايين الدولارات خسائر مادية.

والموت الأحمر هو الناجم عن العواصف الترابية التي صار العراق لها ممراً ومستقراً. ففي آخر تقرير صحفي (وكالة شفق نيوز) وجدنا أن البلاد تتعرض إلى ما يتراوح عدده بين ٢٠٠ و٢٥٠ عاصفة ترابية في السنة الواحدة. وهذا الرقم المخيف مرشح للازدياد إلى معدل ٣٠٠ عاصفة في السنة خلال عشر سنوات بحسب معلومات وزارة البيئة.

وسواء كان ٧٠ في المئة من الأتربة النازلة علينا يأتينا من الخارج و٣٠ في المئة إنتاجا محلياً، كما يقول مسؤولو وزارة الصحة، أو العكس (٧٠ في المئة محلي و٣٠ في المئة خارجي) بحسب وزارة البيئة، فان من الثابت موت المئات من العراقيين سنوياً بسبب هذه العواصف وتعرض الآلاف إلى سوء الصحة، وتردي أحوال الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض غلة التربة.

تقدر وزارة البيئة الخسائر المادية بما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار سنوياً، وهذا ليس بالمبلغ الهيّن. ولو كان لدينا سياسيون متنفذون في السلطة يُحبون وطنهم وتأخذهم الرأفة بشعبهم لفكّروا على النحو التالي: ١٠٠ مليون دولار يمكنها أن تفعل العجب على صعيد حلّ هذه المشكلة أو التخفيف منها. فالمعروف إن من وسائل مواجهة التصحر والعواصف الترابية زرع مصدات رياح من الأشجار. ولو افترضنا أن كلفة شراء كل شجرة وخدمتها تبلغ ٥٠٠ دولار في السنة (لست خبيراً فالكلفة قد تصل إلى نصف هذا المبلغ أو ربعه) فان بمئة مليون دولار، وهو مبلغ ضئيل بمقارنته بدخلنا السنوي من عائدات النفط (١٠٠ مليار دولار)، يمكننا شراء وخدمة ٢٠٠ الف شجرة، وهذه بإمكانها أن تعمل سياجاً حقيقياً على طول حدود العراق مع سوريا والأردن والسعودية والكويت مجتمعة والتي يبلغ طولها ١٨٤٠ كيلو مترا (أي بمعدل ١٠٨ شجرات في كل كيلو متر).

لستُ ساذجاً لأتصور أن المشكلة تُحل بمثل هذه البساطة، فالأمر يتطلب أيضاً أموالاً أخرى لمواجهة التصحر وتشجير مناطق داخلية، وهذا لا ينقصنا ففي كل سنة تُعيد الوزارات أموالا طائلة من موازناتها إلى الخزينة المركزية فشلت في إنفاقها، ويمكن تخصيص نسبة من هذه الأموال لمشروع التشجير. أدرك أيضاً أن الأمر يتطلب تعاوناً مع جاراتنا الأربع، وهذا غير صعب إذا ما قدمنا لهم الأمثولة والأنموذج.

مشكلتنا أن طبقتنا السياسية المتنفذة عاجزة عن تقديم الأمثولة والأنموذج في هذا المجال وفي سائر المجالات قاطبة.

وكيل وزارة البيئة كمال حسين نقل عنه تقرير الوكالة القول "إذا لم يصدر قرار من أعلى سلطة في الدولة ونتابع التنفيذ، فان مشكلة العواصف الترابية لن تُحل". وأضاف انه "متأكد" من انه خلال عشر سنوات ستغطي العواصف الترابية ٣٠٠ يوم في السنة.

وأنا بدوري متأكد من أن أعلى سلطة في البلد لن تستمع إلى ما يقوله السيد الوكيل.. لا وقت لديها ولا اهتمام، فهي منشغلة كل الوقت بصراعاتها على السلطة والنفوذ والمال.

قانون النفط والغاز عرضة للتأجيل.. (أرشيف)

التحالف الوطني يجتمع الأحد لتفعيل ورقته الإصلاحية

مطالبات بتشريع قانون الأحزاب.. والكرد يستبعدون إقرار "النفط والغاز"

□ بغداد/ غسان عادل

يعقد التحالف الوطني الذي يقود الحكومة اليوم الأحد اجتماعا لبحث آليات تطبيق ورقته الإصلاحية، والمتضمنة تفعيل الدور البرلماني في إقرار القوانين موضع الخلاف بين القوى المشاركة في الحكومة الحالية.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري لـ"المدى": "الاجتماع سيعقد برئاسة إبراهيم الجعفري لبلورة أفكار الإصلاح، وحتى الآن وضعت الخطوط العامة أما تفاصيله والياته فستكون موضع البحث". موضحا ان اللجنة التي تم تشكيلها مؤخرا تضم ممثلين عن القوى المنضوية في تحالفه: "إبراهيم الجعفري رئيسا وبعضوية خالد العطية وبهاء الاعرجي، وحسين الاسدي وعمار طعمة، وقاسم الأعرجي، وخالد الاسدي، ممثلين عن القوى المنضوية في التحالف من ائتلاف دولة القانون، ونظيره الوطني العراقي".

وكانت القائمة العراقية والتحالف الكردستاني، وهي القوى الرئيسة المشاركة في الحكومة والمطالبة باستجواب رئيسها نوري المالكي، قد قللت من أهمية ورقة التحالف الوطني الإصلاحية، ووصفتها بأنها لا تلزم الأطراف الأخرى، مشددة في الوقت نفسه على أن يكون الإصلاح من قبل الحكومة الحالية.

وأكدت مصادر برلمانية تصدر إقرار قانون الأحزاب أولوية اهتمام رئاسة مجلس النواب، لافتة إلى أن مسودة القانون ستكون ضمن جدول أعمال الجلسات المقبلة.

ومنذ الدورة التشريعية السابقة اخفق البرلمان العراقي في إقرار القانون الذي طرحت مسودته لبحث ومناقشة القوى السياسية العاملة في العراق ومنظمات المجتمع المدني، وكان لبعثة الأمم المتحدة رأي في المسودة، التي سحبتها الحكومة لغرض إجراء التعديلات اللازمة.

وفي أجواء الأزمة الراهنة، ومع التلويح بحل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، تجددت المطالبات بإقرار القانون، وتعديل النظام الانتخابي، وأكد النائب السابق القاضي وائل عبد اللطيف ضرورة إقرار القانون في اقرب وقت، وقال لـ"المدى": "لأنه الضمانة الوحيدة لتوطيد وترسيخ العملية الديمقراطية في العراق"، مستبعدا رغبة الكتل النيابية الكبيرة في تشريع القانون، وعزا أسباب ذلك إلى مخاوف الأحزاب المتنفذة في كشف موارد تمويلها، ولاسيما أنها تستخدم المال العام في تمويل فضائياتها ووسائل إعلامها، وبعضها مازالت تحتفظ بميليشياتها".

وورد قانون الأحزاب ضمن بنود اتفاق أربيل، فضلا عن تشريعات أخرى تتعلق بتوسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية بتطبيق مشروع المصالحة الوطنية.

واستبعد التحالف الكردستاني إمكانية تشريع قانون النفط والغاز في الدورة التشريعية الحالية، نظرا لكونه يشكل احد ابرز أسباب الأزمة السياسية الراهنة في العراق، ومحور الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وقلل النائب عن التحالف الكردستاني قاسم محمد قاسم من أهمية ما أعلنه نواب عن ائتلاف دولة القانون بخصوص سعيهم لتشريع القانون في اقرب وقت ممكن وقال لـ"المدى": "سمعنا الكثير من التصريحات من نواب التحالف الوطني وخاصة دولة القانون بخصوص تشريع قانون النفط والغاز، ولم نلمس جدية في هذا الموضوع الذي خضع للمماطلة والتسويف على الرغم من وروده ضمن اتفاق أربيل وورقة المطالب الكردية".

واصفا القانون بأنه من ابرز التشريعات بعد الدستور، معربا عن اعتقاده بإمكانية تشريعه بعد تجاوز الأزمة السياسية".

وكانت بغداد قد اتهمت إقليم كردستان بتهريب النفط، فضلا عن توقيعه اتفاقات مع شركات أجنبية لاستخراج الثروة النفطية من دون موافقة الحكومة الاتحادية، علما أن الطرفين اتفقا في العام ٢٠٠٦ على القيام بهذا النشاط لحين إقرار قانون النفط والغاز.

القانونية النيابية: عدم حسم قضايا السجناء وكثافة أعدادهم تدفع باتجاه العفو العام

□ بغداد/ المدى

كشفت اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي أمس عن أن مقترح قانون العفو العام سيطرح للتصويت داخل مجلس النواب الشهر المقبل بعد تضمين ملاحظات الحكومة بشأنه.

ويعد القانون احد بنود الاتفاق السياسي الذي مهّد لتشكيل الحكومة العراقية، وبموجبه دعم التيار الصدري ترشيح المالكي لولاية ثانية.

وقال عضو اللجنة محسن السعدون لـ(آكانيوز) إن "مقترح قانون العفو العام سيكون معروضا للإسراع بالتصويت عليه في شهر رمضان المبارك بعد تقديم الحكومة لملاحظاتها بشأنه".

وأضاف السعدون "نحن لا نؤيد أن يكون هناك تكرار لقوانين العفو العام في النظام الاتحادي ولكن كثرة عدد السجناء وعدم حسم قضايا الكثير منهم من قبل القضاء يدفع إلى تشريع هذا القانون".

وصوت مجلس النواب العراقي في أيلول الماضي على قانون العفو العام المثير للجدل الذي تقدمت به الكتلة الصدرية مبدئيا على ان يحال إلى اللجنة القانونية لمعرفة مدى انسجام فقراته مع الدستور العراقي.

وتتخوف الحكومة العراقية من ان يشمل قانون العفو الجديد متهمين بجرائم قتل وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب كما حصل في قانون العفو السابق الذي شرع عام ٢٠٠٨.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أو لم تكتسب.

ويشير مقترح القانون إلى انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه، أو مدينين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.

بابل معرضة لانهيار أمني

وزارة الدفاع تلقي القبض على انتحاري في الفلوجة ومقتل شرطي في الحلة

□ بغداد- بابل/ المدى

أعلنت وزارة الدفاع أمس عن اعتقال انتحاري بحوزته ٦٨ كغم من مادة (تي أن تي) شديدة الانفجار في نقطة تفتيش قرب مدينة الفلوجة.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع ضياء الوكيل في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوة من فرقة التدخل السريع الأولى في الجيش اعتقلت، السبت، انتحاريا لدى محاولة مروره من نقطة تفتيش قرب مدينة الفلوجة، مؤكدا أن "الانتحاري كان بحوزته ٦٨ كغم من مادة الـ (تي أن تي) شديدة الانفجار".

وأضاف الوكيل أن "التحقيق جار مع المعتقل لمعرفة الجهة التي تقف وراءه".

وعرضت وزارة الدفاع العراقية الجمعة اعترافات خليتين تابعتين لتنظيم القاعدة مسؤولتين عن عمليات قتل وتفجير في مناطق جنوب بغداد، فيما أكدت أن الخليتين مسؤولتان عن قتل أكثر من ١٠٠ زائر كانوا متوجهين إلى كربلاء خلال العام ٢٠٠٥.

يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات شهدت تصعيدا أمنياً، أودى بحياة الآلاف من المواطنين، ويأتي هذا التصعيد بالتزامن مع الأزمة السياسية المتمثلة بمطالبات استجواب رئيس الحكومة نوري المالكي، في وقت يحذر فيه نواب عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي، من تبعات هذه الخطوة على العملية السياسية.

الى ذلك افاد مصدر في شرطة محافظة بابل، يوم امس، بأن احد منتسبي الشرطة الاتحادية قتل بانفجار عبوة ناسفة شمال غرب مدينة الحلة.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "عبوة ناسفة كانت مزروعة على جانبي الطريق، في ناحية جرف الصخر، انفجرت، أمس، أثناء مرور دورية تابعة للشرطة الاتحادية، مما اسفر عن مقتل احد عناصرها في الحال".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية نقلت الجثة إلى دائرة الطب العدلي، فيما طوقت منطقة الحادث وبدأت حملة تفتيش بحثا عن المنفذين".

وتشهد محافظة بابل عددا من العمليات المسلحة وتفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة في مناطق متفرقة منها وآخرها مقتل وإصابة "٢٦" مدنياً الاثنين الماضي جميعهم من لاعبي كرة القدم للفرق الشعبية بانفجار عبوة لاصقة بسيارة باص لنقل الركاب كانت تقلهم في منطقة شارع الأكرمين وسط مدينة الحلة.

رؤى بريمر سببت الفوضى في العراق

□ ترجمة عبدالخالق علي

في نيسان ٢٠٠٣ تم تأسيس سلطة الائتلاف المؤقتة لتتسلم مسؤولية عراق ما بعد الحرب من مكتب إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية. أنيطت مسؤولية السلطة بالحاكم بول بريمر الذي سرعان ما استلم الموقف في العراق. بعد تأسيس سلطة الائتلاف مباشرة وصل الى العراق مجموعة من الخبراء لتقييم الوضع، وتوصلوا الى مجموعة من المتطلبات الرئيسية. بعض التقارير المنفصلة قدّرت بان البلاد تحتاج إلى ٦٠ مليار دولار من اجل إصلاح كل شيء، وكان ذلك يفوق تقديرات الحكومة الأميركية. كانت هناك مطالب مبكرة مثل اعتقاد مكتب الإدارة والميزانية التابع للبيت الأبيض بان إعادة الإعمار ستكلف ٥٠ – ٦٠ مليوناً بأقل التقديرات. ليس هذا فقط، بل إن وكالات أخرى مثل البنتاغون طالبت بان النفط العراقي والأموال العراقية المجمدة يجب أن تتكفل بهذا المجهود. نتيجة لذلك، وافق الكونغرس فقط على ٢,٤ مليار دولار لإغاثة العراق وتمويل إعادة الإعمار في نيسان ٢٠٠٣. هذه المطالب المبكرة كانت جزءا من السيناريو الذي ميّز تخطيط إدارة بوش لعراق ما بعد الحرب.

أولى المجموعات التي دخلت العراق في نيسان للنظر في متطلبات إعادة إعماره هي الوكالة الاميركية للتطوير الدولي ووكالة بيشتيل. وكالة التطوير منحت وكالة بيشتيل عقدا بقيمة ٦٨٠ مليون دولار للعمل في العراق. كلتا الوكالتين نظرت في مجالات النقل والطيران والمباني والماء والكهرباء وميناء أم قصر في البصرة، ووجدتا ان البنية التحتية للعراق كانت في حالة يرثى لها. لقد كان البلد يتعرض للعقوبات الدولية منذ عام ١٩٩٠ بعد غزوه الكويت، والتي دامت ثلاثة عشر عاما. الكثير من الأمور تضررت خلال الاجتياح الأميركي. وقدرت الوكالتان أن العراق يحتاج الى ١٦ مليار دولار، وقدرتا أن هناك خمس مشاكل كبرى تواجه الولايات المتحدة منها الافتقار للأمن والتنسيق الضعيف بين الوكالات الحكومية والمعلومات المحدودة عن العراق وترتيبات التعاقد المعقدة. الوكالتان تكهنتا بأن العمليات المسلحة وأعمال النهب ستزيد من الكلفة وما لم يوحد الأميركان منظماتهم المختلفة من اجل العمل معا فأن مشروع إعادة البناء يمكن أن يتقوض. تلك التحذيرات تكهنت بضياع جهود إعادة الإعمار الأميركية. في أيار نظرت فيالق المهندسين العسكريين إلى الصناعة النفطية، فوجدت أن ٤٥٧ مليونا قد ضاعت كأضرار حرب و٩٤٣ مليون دولار تعرضت للنهب، فدعوا إلى خطة موحدة ترسمها سلطة الائتلاف لأن صناعة النفط كانت تعتمد على الماء والكهرباء، فإذا فشل جزء من جهود إعادة البناء فسيؤثر على الأجزاء الأخرى.

في الصيف نظرت الولايات المتحدة والبنك العالمي في مجمل متطلبات تطوير العراق، فوجدت البلاد في حالة مؤسفة من الإهمال والتدهور، فقدرت بان الصحة والتعليم والزراعة والحكومة وحكم القانون والنفط والأمن ستكلف ما مجموعه ٥٦ مليار دولار. كما حذرت من أن كافة الجهود مهددة بالفشل ما لم يتم تأسيس الأمن، وإعادة تأسيس التكنوقراط والبيروقراطية (الدوائر الحكومية) لكي تتمكن البلاد من إدارة نفسها. قضية البيروقراطية أثبتت بأنها قضية كبيرة لأنه مع تصاعد الإعمال القتالية كان هناك نزوح كبير للعقول إلى خارج البلاد. اخيرا، وفي حزيران طلب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد من مركز الدراسات الستراتيجية والدولية تقديم تقرير عن العراق، فارسل المركز مجموعة من الخبراء الى نصف محافظات العراق وكان يعتقد ان الامر سيستغرق سنوات من اجل اعادة بناء البلاد، ومثل غيره من التقارير فقد جاء فيه ان الأمن يعتبر مسألة مهمة ويجب إشراك العراقيين في العملية وان فرص العمل يجب إعطاءها أولوية ويجب منح المحافظات المزيد من السلطات من اجل كسر النظام المركزي الذي استخدمه صدام. أخيرا اقترح تقرير المركز ان تحصل سلطة الائتلاف المؤقت على المزيد من الأموال وان تكون حرة في إنفاقها في المجالات التي تراها مناسبة. لذا فان هذا التقرير توصل الى ذات الاستنتاجات التي توصلت إليها التقارير الثلاثة التي سبقته.

ليس من المفاجئ ان يطلق المفتش العام لإعادة إعمار العراق على كل الجهود الاميركية بانها فاشلة. ففي عام ٢٠١٢ وبعد إنفاق عشرات المليارات من الدولارات على العراق فانه مازال قاصرا عن توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء. الأهم من ذلك لم يتم إنشاء مؤسسات حكومية فاعلة توفر إدارة جيدة للبلاد ومواردها، وبدلا من ذلك فقد تم تسييس كل شيء. لم تكن الولايات المتحدة تفتقر الى الخطط وإنما إلى التنسيق بين هذه الخطط. لقد اتسمت سلطة الائتلاف المؤقت ومجمل عملية إعادة بناء العراق بالفوضى.

■ عن : أفكار عن العراق

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون